شخصيات سياسية وثقافية:

الانتخابات النيابية استحقاق دستوري لاينبغي الهروب منه

أكدت عدد من الشخصيات السياسية والثقافية والاجتماعية اليمنية أن الانتخابات النيابية القادمة تعتبر استحقاقا دستوريا وديمقراطيا وشعبيا لاينبغي الهروب منه، فهي حق يخص كل مواطن يمني ويجب على كل القوى السياسية أن تحترمه ولا يجوز لأي منها تجاوزه، مشيرة إلى أننا لايمكننا أن نختزل اليمن والدستور في أحزاب سياسية محددة فحسب وإن من حق أي حزب من الأحزاب أن يقاطع الانتخابات وإن الساحة اليمنية ممثلة ببقية القوى الحزبية والمرأة اليمنية والشباب ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تحل بديلا يملأ الفراغ الذي ستتركه هذه الأحزاب أو تلك في الانتخابات القادمة للدخول إلى مجلس النواب والمنافسة الشريفة .. فإلى حصيلة أحاديثهم ..

من المستحيل اختزال اليمن والدستور في أحزاب سياسية محددة

□ يحيى الحباري

□ أحمد الصوفي

● بداية قال يحيى الحباري – عضو مجلس الشورى :

إن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد استحقاق دستوري لاينبغي الهروب منه أو المساومة فيه، ورأى بأن أي محاولة لتأجيل الانتخابات النيابية عن موعدها ليس في صالح اليمن وسيخلق مشاكل كبيرة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والإدارية للحكومة اليمنية ولكافة أبناء الشعب اليمني وسيزيد الطين بله وسيزيد من ارتفاع نسبة البطالة خاصة ومن المناكفات الإعلامية ويخلق فرصا للحاقدين على الشعب الذين يريدون خلق الزوبعة في الاستقرار السياسي والأمني.

وأضاف الحباري: سبق وأن تم تأجيل إجراء الانتخابات وهناك من يحاول التطويل والتمديد لغرض خلق فراغ دستوري في الجمهورية اليمنية وكان قانون الانتخابات قد أُجّل بموجب طلب أحزاب اللقاء المشترك لهذا يجب أن تجرى الانتخابات في موعدها المحدد وأي تأخير سيخلق العديد من المشاكل المختلفة والشعب اليمني والوحدة اليمنية في غنى عن تلك المشاكل والشعارات.

وقال: اليمن سلك منذ ١٩٩٠ بعد قيام الوحدة المباركة النظام الديمقراطي التعددي وقد سبق إجراء عدد من الدورات الانتخابية منذ تحقيق الوحدة وتم انتخاب السلطة المحلية إضافة إلى الانتخابات الرئاسية وأخيرا انتخاب محافظي المحافظات ولذلك لا بديل سوى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد وعدم إعطاء أي فرص لتأجيل هذا الاستحقاق الدستوري إضافة إلى ذلك نأمل من الله ومن فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله أن يتوكل على الله وتتم الانتخابات في موعدها المحدد وتنتهي أحقاد الحاقدين على الوطن وأهله وأن تكون المرحلة القادمة بمثابة بداية إصلاح لمختلف المشاكل .

ولفت الحباري إلى أن من يريدون تأجيل الانتخابات هم الحاقدون على الوطن وان التصويت على إجراء الانتخابات من قبل نواب الشعب هو تصويت وإقرار للاستحقاق الدستوري.

● من جانبه قال الأستاذ أحمد الصوفي – عميد المعهد اليمني للتنمية الديمقراطية : أظن أن مجلس النواب قد حرص على أن يمارس مهامه الدستورية وأنه باقراره تعديلات قانون الانتخابات قد انحاز لحق دستوري يفترض أن أبناء الشعب اليمني يتمتعون به ليكون هذا القانون هو الدليل المرشد للانتخابات النيابية التي يفترض أن تتم في الـ٢٧ من إبريل من العام القادم ٢٠١١م باعتبارها استحقاقا دستورياً ، وبهذه الخطوة أزعم بأن الأغلبية داخل مجلس النواب باتت على رشاد وصواب لم تتخط حدود حقوقها في التصويت والممارسة وجعل أولويات قانون الانتخابات واحدة من مسئولياتها وبذلك يكون مجلس النواب يمثل إرادة الشعب اليمني وبالفعل يمثل الحاجات والأولويات التي تستدعي تطبيق مشروعية الأطر الديمقراطية للدولة اليمنية.

وأضاف الصوفي:من حق كتلة المعارضة البرلمانية للمشترك في مجلس النواب أن يعارضوا ومن حق المجلس أن يتخذ قراره بحسب اللوائح والقواعد الداخلية ولأعضاء المجلس أن يصوتوا لمن كان يمتلك الأغلبية ويلتزم بالقواعد الدستورية وكذلك يحترم إرادة الشعب اليمني، فمثل هذه التداعيات ليس لها أي قيمة والسبب بسيط أنه لم يحدث في تاريخ البشرية أن قامت المعارضة للاحتجاج والرفض لقانون انتخابات يجيز لها الحق في الدخول في المنافسة مع الآخرين للوصول إلى السلطة كما يحدث عندنا. الأمر الآخر أن هذه الاحتجاجات تدل على أن هناك فراغاً في الرؤية لدى المعارضة التي تريد أن تجرد المجتمع المدني والمجتمع اليمني عموماً من أدواته الدستورية ومن أسلحته القانونية وأيضاً تجريد المؤسسات من مشروعية وجودها من خلال جعل الزمن يتآكل وأظن أن هذه الاحتجاجات ستأخذ وقتاً قصيراً لكنهم بالأخير في المشترك سيصلون إلى حقيقة أن عليهم أن يختاروا إما الدخول في الانتخابات وإما عليهم أن يبتعدوا عن طريق هذا الشعب لكي يمارس حقه ويتركوا حق الدخول أو الامتناع كحق أصيل لكل التيارات ولكل الأفراد داخل المجتمع اليمني.

ومضى الصوفي قائلاً: نحن نعتقد بأن الديمقراطية أولاً والانتخابات بشكل أخص هي حق لكل أفراد الشعب لكي يمارسوا واجبهم وحقوقهم في اختيار من يمثلهم في مجلس النواب والانتخابات ليست للأحزاب فقط ولكن في جوهرها لأفراد الشعب وللناخب، الأمر الثاني أنا لا أعتقد بأن اليمن يختزل بمعارضة واحدة، هناك أكثر من ١٢ حزباً معارضاً سيدخلون مجلس النواب وهناك فئة الشباب التي أصبحت تمثل رقماً جوهرياً في العملية الديمقراطية وهناك المرأة التي ستدخل الانتخابات وستنافس وستبحث لها عن موضع قدم.

وقال الصوفي : أنا أشك بأن أحزاب اللقاء المشترك ستمتنع عن الدخول في الانتخابات ولكن أجزم أن هناك من لا يستطيع أن يكون معبراً عن نفسه مثل بعض الأحزاب التي تدعي المناطقية والتعبير الجاري ولا تستطيع حتى ولو أعطى لها قانونها الخاص بالانتخابات أن تدخل الانتخابات لأنها تعاني من تمزق داخلي ونزيف في المشروعية في أطرها وبالتالي فهناك وجود لأصوات عديدة في داخل المحافظات الجنوبية تحاول اليوم أن تتقدم خطوات نحو التبلور في كيان سياسي بديل لبعض الكيانات التاريخية، وهو الأمر الذي سيعيق عدم دخول هذه الأحزاب إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة سواء بهذا القانون أو بغيره فهي تريد أن تؤجل الاستحقاق الديمقراطي إلى زمن غير معروف حتى تمتلك هي نفسها المقومات التي تؤهلها للانتخابات والمنافسة.

مشيراً إلى أن ثقافة هذه الأحزاب ومنذ نشأتها لم تكن أبداً ديمقراطية بل تقوم على حساب استغلال الديمقراطية للوصول إلى مكاسب وكأن المكاسب هي وحدها المعروضة على حياتها السياسية وعلى تجربتها الديمقراطية .

ولا تعلم أن الانتخابات تعني فيما تعني أحياناً الخسارة وتعني المنافسة الشريفة وتعني التحدي وتعني التجدد وبالتالي هذه الأحزاب لم تستطع أن تجدد نفسها بما يجعلها روحاً وجسداً متناسقة ومتصالحة مع روح العصر ومع احتياجات العملية الديمقراطية. وأضاف الصوفي: الأمر الثاني أن هذه الأحزاب ظلت تعاني خلال العامين الماضيين من هاجس اسمه الانتخابات لا أدري لماذا "فوبيا" الانتخابات الذي ظل يلاحقها إلى الآن جعلها تتمادى وتعتقد أنها تستطيع بلحظة أو بضربة حظ واحدة أن تمنع كل انتخابات قادمة .

ولفت الصوفي إلى أن أحزاب اللقاء المشترك تحاول اليوم البحث عن صناعة مشروعية بديلة غير المشروعية الشعبية والقانونية والدستورية لعرقلة الانتخابات وبالتالي استمرأت اتفاق فبراير وعدّته مدخلاً لتفكيك كل مشروعيات الاستحقاق الانتخابي ولكي تجعل من الحوار لمجرد الحوار واحدة من المنابر السياسية البديلة في الأطر الديمقراطية التي اختزلناها خلال ٢٠ عاماً، الأمر الثالث أحزاب المعارضة لاتثق بالشعب ولاتثق بولاء الشعب لأفكارها وقيمها لأنها خلال ٢٠عاماً لم تجدد رؤيتها البرنامجية تجاه الواقع الراهن ولم تستطع أن تقدم للمواطنين ما يجعل المواطنين ينحازون إليها في مواجهة المؤتمر الشعبي أو الأحزاب الأخرى وبالتالي ظل رصيدها يتوقف لتصبح أحزاباً عائلية أي أن الأب يورث الانتماء الحزبي لابنه والولاءات قائمة على الهوية المناطقية وبالتالي ظلوا يحافظون على مقاعدهم .

مؤكدا أنهم الآن يفتقدون ثقة إرادة الشعب اليمني والخوف من وعيه بحقيقتهم وهذا ماجعلهم يفرون من كل استحقاق انتخابي وخيار انتخابي يبتعدون عنه بالحوارات والأشكال التي تكسب وجودهم مشروعية إضافية خارج إطار إرادة الشعب اليمني.

وقال الصوفي: أتمنى من كل قلبي أن يكون لدى المعارضة توجه نحو عقد صفقات مع الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وأن يكون لديهم – أي المعارضة – الجرأة على التعبير عن ذلك وأنا أطلب من الحزب الحاكم أن يشجعها "المعارضة" على السير في مثل هذه الأمور لأن ذلك سيكون أقل كلفة على الوطن لكن هذه الأحزاب مازالت لاتعلم ماذا تريد لأنها – أي المعارضة – عندما تأتي إلى الحوار تأتي مشبعة ومحملة بروح العداء لأمرين اثنين: للحزب الحاكم وللعملية الديمقراطية، وبالتالي مثل هذه الأحزاب التي إذا ما فندتها وحللتها وحللت خياراتها مفردة هي بحد ذاتها منقسمة على نفسها فلا تستطيع هي أن تخوض في الصفقات ولا تنوي فعل ذلك، وأنا أقرأ أن خيارات الإخوان المسلمين "التجمع اليمني للإصلاح" هي أن يشارك في العملية الانتخابية وحزب الحق أيضاً من خياراته أن يشارك في العملية الانتخابية والرافضين في كل الأحوال سيحزمون من أمرهم ليشاركوا في الانتخابات ولكن هناك منهم من لايستطيع المشاركة لأنه رقم وحيد، هناك الحزب الاشتراكي مثلاً الذي لايستطيع أن يضمن حقه في المحافظات الجنوبية بسبب ما يسميه هو بالحراك وأن يضمن له مقاعد حتى في معاقله، كذلك حزب الحق بسبب ضمور قاعدته الشعبية أي لايوجد لديه رصيد شعبي، وبالتالي لو استطاعوا أن يقدموا صيغة لصفقة سياسية قوامها الوفاء بالاستحقاق الديمقراطي والالتزام بالعملية السياسية وفي إجراء الإصلاحات تحت سقف مظلة النظام والقانون والدستور تلبي الاحتياجات الوطنية لتطوير منظومة العمل السياسي .. في هذه الحالة أي صفقة هي ستكون مباركة لأنها أشرف من اتفاق فبراير الذي عطل العملية الديمقراطية.

مشيراً إلى أن قواعد المعارضة الشعبية تتآكل لأنها تتناقض ما بين ما تقوله وما تفعله بالفعل على أرض الواقع، هي متناقضة تقول أنها تريد حواراً سياسياً يؤدي إلى إصلاحات لكنها في جوهر الأمر ترفض كل حوار وتتذرع أحياناً بأحداث صعدة وأخرى بأحداث الحراك وأحياناً أخرى تبرر الاعمال التخريبية على المنشآت وعلى المواطنين وأيضاً تبرر سفك الدماء، الأمر الآخر أن المعارضة عاشت ٢٠ عاماً ولم تقدم رؤى إيجابية لخروج اليمن من الأزمات التي تعترضها ولم تكن مشاركة في جانب إيجابي ولكنها تستغل السلبيات لكي تبقى السلبيات معمقة، الأمر الثاني وهذا خطير جداً أن المعارضة لا تفهم وظيفتها التاريخية ولا تفهم أنها الوجه الآخر للسلطة أي ذلك السبيل الكامن في أعماق المجتمع اليمني الذي سيعبر عن إشراقات التجدد والتطور في أداء السباق الوطني من أجل تقديم الأفضل هي تريد فقط لا غير أن تكون معارضة.

من جهتها قالت الأستاذة فاطمة أحمد الفقيه – ناشطة حقوقية : الانتخابات في موعدها استحقاق دستوري ولا يحق لأي حزب من الأحزاب في الساحة اليمنية التهرب من هذا الاستحقاق الدستوري، ومن وجهة نظري كامرأة أرى أنه لايجوز لنا أن نختزل اليمن في أي قوى حزبية معينة ولكن إذا ما قاطعت أي أحزاب سياسية الانتخابات القادمة فإن ذلك من حقها ديمقراطياً ولكن يمكن أن يكون البديل لهذه الأحزاب للمشاركة في الانتخابات فئة الشباب، ومنظمات المجتمع المدني والمرأة والذين يمثلون رقماً جوهرياً في العمل السياسي التعددي والتجربة الديمقراطية اليمنية.

وأضافت فاطمة الفقيه قائلة: إن إجراء الانتخابات في موعدها جاء ملبيا لإرادة الشعب في ممارسة حقه الدستوري والقانوني والديمقراطي ونحن في اليمن نبارك هذه الخطوة التي اتخذها مجلس النواب بإصداره قانون الانتخابات وإجراء الانتخابات في موعدها كحق دستوري محل تقدير كافة أبناء الشعب اليمني في الداخل والخارج حيث أن على القوى الحزبية أن تكون شريكة وذات مساهمة كبيرة وفاعلة في الانتخابات وأن لا تجعل خيار المقاطعة هو الخيار الاستراتيجي لها باعتبار أن ذلك لن يسهم في ترسيخ تجربتنا الديمقراطية ونضوجها كما نتمنى من الحزب الحاكم حزب المؤتمر الشعبي العام أن يحاول أن يشجع كل القوى السياسية لأن تكون شريكاً له في الانتخابات القادمة لأن ذلك سوف يجسد زخماً ديمقراطياً في الانتخابات وسيخلق منافسة محمومة بين كل المرشحين وخصوصاً بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم وبقية القوى السياسية في الساحة اليمنية، وأشادت الفقيه بالخطوة التي أقدمت عليها قيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد وعدم التمديد مرة أخرى لأن اتفاق التمديد بحد ذاته قد مثل نكسة للعملية الديمقراطية اليمنية إذ لا يحق لأي قوى حزبية أن تمنح نفسها سلطة التمديد في إجراء الانتخابات كاستحقاق دستوري وشعبي وإجراء الانتخابات في موعدها يعني ذلك أن إرادة الشعب تكون في مقدمة وأولويات الأجندة الوطنية.

منوهة إلى أنه ينبغي على المرأة اليمنية أن تشكل حضوراً قوياً في هذه الانتخابات المقبلة لتجد لنفسها موضع قدم في مجلس النواب القادم، كما ناشدت كافة القوى السياسية الحزبية أن تجعل للمرأة المرشحة نسبة في دوائرها الانتخابية وأن لا تبقى المرأة صوتاً انتخابياً يستغله الرجل في كل دورة انتخابية جديدة.